تحليل تنافسية المنتجات السلعية العربية في الأسواق الدولية خلال الفترة 2009–2015

Analysis of competitiveness of Arab commodity products in international markets during the period 2009-2015

لحمر حكيمة ويونس بوعصيدة رضا

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للمنتجات العربية في الأسواق الخارجية من خلال قياس عدد من المؤشرات الإحصائية للتنافسية والتي تساعد في تقييم أثر السياسات والإجراءات التي انتهجتها الدول العربية لتطوير قدراتها التنافسية في التجارة السلعية. وتتمحور إشكالية الدراسة حول قدرة المنتجات السلعية العربية على المنافسة في الأسواق العالمية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع إحصائيات عن المنتجات السلعية واحتساب مختلف المؤشرات التي تبين مدى تنافسية الصادرات السلعية لكل بلد عربي خلال الفترة (2009 – 2015). ومن خلال نتائج مؤشرات تنافسية الصادرات العربية تبين أن الدول العربية تعتبر من الدول قليلة التنوع السلعي حيث تعتمد معظم الدول النفطية على صادراتها من النفط ومنتجاته.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، المؤشرات الإحصائية التنافسية، المنتجات السلعية.

Abstract

This study aims to analyze the competitive situation of Arab products in foreign markets by measuring a number of statistical indicators of competitiveness that help in evaluating the impact of policies and procedures adopted by the Arab countries to develop their competitiveness in commodity trade. The problematic is about the ability of Arab commodity products to compete in international markets. To achieve the objectives of the study, statistics were collected on commodity products and the calculation of various indicators showing the competitiveness of commodity exports for each Arab country during the period (2009-2015). The results of indicators of competitiveness of Arab exports show that the Arab countries are considered as a country with low commodity diversity, where most of the oil countries rely on their exports of oil and its products.

Keywords: Competitiveness, Competitive Statistical Indicators, Commodity Products, World Markets.

مقدمة

يقع التصـدير في إطار تحديد التجارة الدولية وتشـجيع التبادل التجاري إذ يحقق هذا الأخير مصـالح عديدة لأطرافها (المصـدرون والمستوردون) نظرا لاختلاف المزايا التنافسية لكل دولة. تعتبر غالبية دول الاقتصاد العربي نامية أو متخلفة وذات قطاع واحد قد يكون البترول أو أحد المحاصيل الزراعية كالقطن أو السياحة، ويمثل التصدير العربي داخل أسواقها وبقية دول العالم إشكالية كبيرة ومتكررة نظرا لانخفاض معدلات التصـدير وعدم اسـتمراريته، وارتفاع معدلات العجز التجارية، وتزايد أرقام الواردات من دول العالم.

ففي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية والتغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارية الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، تعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لمساعدة خطط التنمية العربية عبر توفير مستلزمات الإنتاج والإعمار بشكل عام من موارد مادية وتمويلية عبر تعظيم فرص الاستفادة من التبادل التجاري مع دول المنطقة والعالم، من خلال اتفاقات ثنائية وإقليمية ودولية وبرامج مشتركة لتمويل وضمان التجارة العربية.

إن تركز الصادرات وعدم قدرة الدول على تنوع تجارتها السلعية، والاعتماد على عدد محدد من المنتجات التي تمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها أحد الأسباب الأساسية لمعوقات التنافسية، وانخفاض الميزة النسبية لها. إذ تعتبر هذه الأخيرة من مقومات تنافسية منتجات الدول في الأسواق العالمية، حيث تشير إلى ميزة الدول في منتج يميزها عن غيرها من الدول المنتجة للسلع المنافسة، وبالتالي كان لزاما على الدول العربية تقوية صادراتها وتحسينها خاصة منها السلعية عن طريق إتباع استراتيجية الأسعار التنافسية، والجودة العالية، وتمييز المنتجات وابتكار منتجات جديدة، وخاصة كما هو معروف لنا أن معظم الصادرات العربية تسيطر عليها السلع الأولية، مما يعطي إشارة إلى ضعف الصادرات الصناعية والزراعية ولكن هذا لا يعني عدم وجود صادرات من هذا النوع على الرغم من قلتها، ومن خلال ما سبق تتلخص إشكالية البحث في التساؤل التالي :

هل تملك المنتجات العربية السلعية القدرة الكافية للمنافسة في الأسواق الدولية؟

ولتوضيح الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو واقع تنافسية المنتجات السلعية العربية في الأسواق العالمية؟

-ما هي أهم مؤشرات قياس تنافسية الصادرات السلعية؟

-كيف هي درجة تركز الصادرات السلعية العربية، وما مدى تنوعها في الأسواق الخارجية؟

-ما هي أهم السلع الحيوية التي زاد عليها الطلب في السوق العالمي؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة انطلقنا من فرضية أساسية مفادها أن الصادرات السلعية تعتبر مؤشرا لتنافسية الدول في الأسواق العالمية، وانعكاسا لقدراتها الإنتاجية والتصديرية المتاحة. والتي سنحاول اختبارها بالاستعانة بالفرضيات الثانوية التالية:

الفرضية1: إن قوة الصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية تتجلى من خلال صادراتها من المواد الأولية.

الفرضية2: تساهم الصادرات السلعية الخارجية في نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات التسويقية الأخرى والنمو الاقتصادي بشكل عام.

الفرضية3: إن تدني درجة تنوع الصادرات العربية، أدى إلى انخفاض عدد السلع ذات الميزة النسبية في الأسواق.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في دفع وتيرة الإنتاج للأنشطة المختلفة بالمواصفات التي تفرضها الأسواق، والكفاءة العالية التي تمكن من المنافسة في الأسواق العالمية، حيث تسعى الدول إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة التي لا تتوفر في الأسواق المحلية بهدف تحسين إنتاجية الصناعات التحويلية، وبالتالي تشجيع الصادرات السلعية والنفاذ إلى أسواق جديدة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي للمنتجات العربية في الأسواق الخارجية، والتعرف على الوضع العام لمنتجاتها السلعية، وكذلك عرض مختلف المؤشرات التي يستند عليها في قياس تنافسيها، بالإضافة إلى محاولة تحديد مدى استفادة الدول العربية من الوضع العام لسوق السلع الحيوية في الأسواق العالمية.

منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة ولتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعطيات والمعلومات من مختلف المصادر، ومراجعة الدراسات السابقة والتقارير ذات العلاقة بهدف الحصول على البيانات، وتحليل إحصائيات مختلف المؤشرات العالمية للدول العربية بما يخدم موضوع البحث وفروضه.

المحور الأول: مفاهيم ومرتكزات أساسية للتنافسية:

تعتبر التنافسية إحدى إفرازات العولمة، حيث تقاربت الأسواق وتلاشت الحدود الجغرافية والسياسية، وانفجرت الثورة التكنولوجية وزادت درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم واتجه إلى مزيد من التحرير التجاري، وهكذا تمت عولمة الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى زيادة درجة التنافسية الدولية، وهذا ما يتطلب ضرورة العمل على مسايرة هذه التغيرات من خلال تطوير الأداء المالي والتسويقي والتكنولوجي. إن مفهوم التنافسية مازال غير معرف تعريفا دقيقا، ويتعلق بقدرة الشركات والدولة على بيع وتوريد السلع والخدمات التي ينتجها بجودة ويقدمها بالأسعار التنافسية في الأسواق المحلية والدولية. لقد عرف بعض الاقتصاديين تنافسية الشركات بقدرتها على تزويد المستهلكين بالمنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية عالية في الأسواق المحلية والدولية في ظل المنافسة القوية لضمان استمرار الشركات.[1] في حين أن مفهوم التنافسية على مستوى الدول يشير إلى قدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشة ومكافحة الفقر واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لخلق نمو مستدام ودفع عجلة التنمية.

1- مفهوم التنافسية: مصطلح التنافسية من المفاهيم الحديثة نسبيا، زاد الاهتمام به من طرف الدول الصناعية، ورجال الأعمال والشركات الكبرى مع اتساع ظاهرة العولمة الاقتصادية حيث بدأ شيوع مصطلح التنافسية حينما عهد الرئيس الأمريكي (Ronald Wilson Reagan) بتكوين لجنة لبحث تنافسية الصناعات الأمريكية وتدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها اليابانية، على اثر تفجر العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1981_1987) خاصة مع اليابان وزيادة مديونيتها الخارجية ليتم بعدها إنشاء مجلس السياسة التنافسية الأمريكية.[2]

1-1 -التنافسية على مستوى الدولة : نظرا لديناميكية مفهوم التنافسية الدولية مع المفاهيم الأخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، يصعب إيجاد تعريف موحد لها، ويصعب أكثر تطويع هذا التعريف لخصائص بلد معين أو منطقة محددة مثل المنطقة العربية، لكن من خلال مسح التعاريف المستخدمة في الأدبيات وبخاصة تلك التي تستند إليها المؤسسات التي تنشر التقارير الدولية للتنافسية سنعطي صورة أوضح لما يفهم بالتنافسية، وتتفاوت تعاريف التنافسية بشكل كبير بين جهة وأخرى تبعا للمفهوم المعتمد ومن ابرز التعاريف المتداولة ما يلي:

-**التنافسية من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي العالمي** "التنافسية هي: "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".[3]

– تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [4] OCDE (1996) التنافسية بأنها : "دعم قدرة الشركات والصناعات والدول على توليد مستويات عالية نسبيا من الدخل والتوظيف وذلك في الوقت الذي تكون فيه معرضة إلى المنافسة العالمية ".[5]

1-2-التنافسية على مستوى القطاع: إن نجاح تنافسية إحدى منظمات دولة ما لا يعتبر مقياسا على القدرة التنافسية للدولة، حيث يمكن أن يتأتى نشاط منظمة واحدة إلى عوامل استثنائية لا يمكن محاكاتها في المنظمات الأخرى أو على صعيد الصناعة أو الدولة. وعليه، كان لابد من التركيز على قدرة وتنافسية صناعة معينة وكافة النشاطات المتعلقة والمرتبطة بها، حيث إن نجاح مجموعة من المنظمات المكملة لبعضها البعض دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل.

ويشير Porter (1985) إلى أن الدولة يمكن أن تكون منافسة عالميا في صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات، فالدولة لا يمكنها خلق صناعات تنافسية، حيث فقط الشركات قادرة على ذلك.

وعند الحديث عن تنافسية الصناعة، فانه يقصد بها " قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، ومن تم تتميز هذه الدولة في هذه الصناعة."[6]

تتحدد تنافسية أي دولة من خلال تنافسية قطاعاتها المختلفة ويمثل"المربع الماسي" الذي طوره البروفسور مايكل بورتر، الذي يعد من الإسهامات المهمة تجاه نظرية التنافسية، إحدى الأدوات التي يستخدمها تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي في تقييم التنافسية. ويتيح هذا الإطار رؤية شاملة ومؤسسة للعوامل التي تؤثر في التنافسية، وأولويات التنمية، خاصة على المستوى الاقتصادي الجزئي . ويتضمن الإطار الماسي أربعة عناصر أساسية هي:

أ-عوامل الإنتاج وتتعلق بوجود مدخلات متخصصة أو غيابها، مثل القوى العاملة ذات المهارات المتخصصة، وتوفر مواد خام خاصة، وتجهيزات أساسية. ولا تعتبر مدخلات عوامل الإنتاج هذه ثابتة، ولكن يمكن تحسينها بصورة مستمرة، ويمكن للشركات على -سبيل المثال-الاستثمار في تدريب الموظفين لتحسين مستوى مهاراتهم، وتحسين إنتاجيتهم.

ب-استراتيجية الشركات ومنافسيها ويتعلق هذا العنصر بالمنافسة بين الشركات داخل مجمع صناعي، أو قطاع، أو صناعة حيث توفر المنافسة حافزاً للابتكار وتحسين أنشطة الأعمال بشكل متزايد، كون الشركات سوف تسعى جاهدة للحصول على حصص في السوق على حساب الشركات المنافسة إضافة إلى سعيها لتوسعة هوامش أرباحها.

ت–عنصر الطلب ويتعلق بمستوى تطور أذواق العملاء، فمطالبة العملاء بمستويات عالية من الجودة تساهم في حفز الابتكار، وزيادة حدة التنافس بين الشركات.

ث–تعطي الصناعات المساندة والصناعات الأخرى ذات الصلة مؤشراً على مدى اتساع نطاق تجمع الأعمال العنقودية وتطوره. [7]

تساهم تجمعات الأعمال هذه في تعزيز الإنتاجية والتنافسية، من خلال دورها في توفير الفرص لمنشآت الأعمال المحلية للاحتكاك بأفضل الممارسات العالمية، وحفز عمليات الابتكار لدى تلك المنشآت، فضلا عن فتح فرص أعمال جديدة أمامها.

1-3-التنافسية على مستوى الشركات: تعد التنافسية أداة رئيسية لتطوير قدرة الشركات على التعايش في ظل بيئة متغيرة متسمة بالعولمة وانفتاح الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة اتفاقيات GATT ومنظمة التجارة العالمية.

تعرف التنافسية على صعيد المنشأة بأنها:" القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية ".[8]

وهي أيضا:" القدرة الحالية والمستقبلية على تصميم وإنتاج سلع أو خدمات بجودة عالية وتكلفة قليلة نسبيا لتعظيم الأرباح في المدى الطويل."[9]

إن العلاقة ما بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة المذكورة، المنشأة، القطاع والدولة هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة على قيادة القطاع لاكتساب قوة تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.

واستناداً إلى هذه التعاريف يتبين أن التنافسية تقيس قدرة الدولة على تمكين الشركات من خلق قيم اقتصادية عالية بصورة متنامية ومستدامة، والمحافظة من خلال ذلك على مستويات معيشة مرتفعة للمواطنين. وحتى يتسنى معرفة الكيفية التي تصبح بها الدولة أكثر تنافسية، ينبغي فهم طبيعة قوى الدفع التي تكمن وراءها، وعملية خلق القيم الاقتصادية. وكما هو معلوم فإن الإنتاجية العالية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور، فضلا عن تأمين عائدات مرتفعة للاستثمارات. أما أهم محددات الإنتاجية فتتمثل فيما يلي:

-قيمة منتجات الدولة من السلع والخدمات في الأسواق العالمي.

-الفاعلية والكفاءة التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات.

- حجم القوى العاملة المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية.

2-أنواع التنافسية: تشير التنافسية إلى زيادة مستويات الإنتاجية في الدول وإداراتها للتحديات والقيود التي تفرض على منتجاتها وخدماتها من المنافسين. فلقد عملت العديد من الكتابات على تقسيم التنافسية لعدة أنواع، وكان أبرز تلك التقسيمات، تقسيم مايكل بورتر للتنافسية على صعيد الشركة أو الميزة التنافسية حيث قسمها إلى نوعين:[10]

2-1-تنافسية عن طريق التميز في التكلفة: يمكن لشركة ما أن تمتلك ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة اقل من نظيرتها لدى المنافسين، وللحصول عليها يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف، حيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل، مقارنة بالمنافسين يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل.

2-2-تنافسية عن طريق الاختلاف أو التمييز: حيث تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات فيها شيء ما مختلف ذو قيمة لدى العملاء بحيث تنفرد به عن المنافسين.

لذلك تضع الدول برامج وطنية تساهم في تطوير قدراتها التنافسية وتميزها عن الآخرين حيث تهدف هذه البرامج إلى:

-تحسين المنتجات السلعية وتنمية الخدمات اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية.

-كسب أسواق جديدة.

-زيادة حصتها في الأسواق القائمة.

-استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وانطلاقا مما سبق، فإن الدول التي تستمر في اعتمادها على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة متدنية كمكون رئيسي لصادراتها، هي الدول صاحبة أدنى معدل معيشة للفرد، كما أن هذه الدول تدخل في حلقة مفرغة بسبب ضغطها الدائم على الأجور بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج ومواكبة التغيرات في الأسعار العالمية للمواد الخام، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تحسين الإنتاجية، وبالتالي الابتعاد عن مستويات الإنتاجية المقبولة للعمالة، وفي النهاية انخفاض أجورهم تبعا لذلك. وعلى عكس من ذلك، فإن الدول التي تعتمد في صادراتها على السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالمية وبهامش ربح مرتفع، يكون دخل أفرادها مرتفعا كنتيجة لارتفاع المستوى المطلوب للعاملين في هذه الصناعات، بالتالي فهي تدخل في حلقة منتجة تؤدي في نهاية الأمر إلى الرخاء والازدهار، حيث ترتفع الأجور مع ارتفاع الإنتاجية وتميزها.

المحور الثاني: الهيكل السلعي للصادرات العربية:

يبين الجدول رقم (1) أن التجارة الخارجية السلعية لمجمل الدول العربية تتصف بتركز صادراتها،[11] نتيجة استحواذ فئة الوقود والمعادن على أكثر من 70% من إجمالي الصادرات خلال الأعوام 2010-2014، بالرغم من انخفاضها من 73.7% عام 2013 إلى 69.6% عام 2014. أما تجارة الأحجار الكريمة في المركز الثاني بنسبة بلغت 2.8% عام 2013 مقابل 3.8 في عام 2010، فيما حلت صناعة البلاستيك في المركز الثالث بنسبة بلغت 2.6% عام 2013 مقابل 2.3 عام 2010. استحوذت صادرات مواد الكيماويات العضوية على المركز الرابع بنسبة بلغت 1.9% عام 2013 مقابل 1.5 عام 2010. أما المركز الخامس فكان من نصيب صادرات الالكترونيات ومعدات الكهرباء. بالمقابل، تراجعت تجارة الأسمدة إلى المركز السابع بنسبة بلغت حوالي9% عام 2013 مقابل 1.0% في عام 2010.

وبمقارنة وضعية المنتجات العربية من المصنوعات السلعية[12] بمثيلتها في دولة نامية مثل ماليزيا والتي بلغت النسبة فيها حوالي 66% خلال عام 2009 من إجمالي الصادرات، وعلى الرغم من إعلان الكثير من الدول العربية خلال العقود الماضية على أهمية تطوير الصناعة وتبني العديد من البرامج لتحديثها والعمل على بناء قاعدة صناعية متطورة في الدول العربية، ومع ذلك لم يظهر ذلك الأثر المرجو، واستمرار اعتماد الدول العربية في صادراتها على النفط وبعض المواد الخام والتي تشكل الهيكل الأساسي للصادرات العربية. ويرجع الانخفاض الكبير في أداء الصادرات العربية من السلع المصنعة إلى انخفاض الصادرات من السلع المصنعة كثيفة العمالة إذ تراجعت أهميتها النسبية إلى إجمالي الصادرات من 10.2% خلال عام 2002 لتبلغ 3.4% خلال عام 2009. مقارنة بالمجموعات السلعية الأخرى، فقد ارتفعت الأهمية النسبية لكل من السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المنخفضة وكذلك السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية المتوسطة وأيضا السلع المصنعة ذات المهارات والتكنولوجية العالية.[13]

ومن خلال هذا الاستعراض يتبين أن هناك اتجاه لدى الدول العربية نحو إنتاج السلع التكنولوجية لتعويض التراجع الكبير في الصادرات من السلع المصنعة كثيفة العمالة. وذلك بالرغم من تواضع الأوزان النسبية لتلك الصادرات مقارنة بدول أخرى مثل ماليزيا.

1-مؤشر أداء التجارة السلعية الخارجية: فيما يتعلق بمؤشر أداء التجارة منسوبا لسنة الأساس 2007، تراجع المؤشر من 127.5 إلى 125.7% بالرغم من ارتفاعه عن المتوسط (100)،

متأثرا بتراجع أداء التجارة في خمسة دول عربية كانت اقل نشاطا في تنافسية صادراتها السلعية خلال سنوات المقارنة 2007 و2013. بينما حققت اثنا عشر دولة عربية ارتفاعا في قيمة المؤشر عن المتوسط (100) بالرغم من تباين القيمة في العديد منها.

من الجدول رقم (2) نجد أن قطر احتلت المركز الأول في مؤشر أداء التجارة الخارجية السلعية بين الدول العربية، بسبب زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال الذي يعتبر من أحد أهم السلع الحيوية المطلوبة في الأسواق العالمية.

كما ارتفع مؤشر الأداء في جمهورية العراق منذ عام 2009، مستفيدة من إنتاجها من الوقود المعدني. كما تحسن مؤشر أداء التجارة الخارجية في سلطنة عمان إلى 169.6 عام 2013 مقابل 151.07 عام 2012.[14]

المحور الثالث: مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية العربية: ساهم وجود نظام تجارة دولي حديث يقوم على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية وتلاشي الحواجز أمام التجارة على زيادة حدة النافس الدولي، الأمر الذي اوجد منافسة عالية من المهارة والقوة وأصبحت التنافسية مؤشرا للقوة الاقتصادية ومدخل القدرة الدول على البقاء داخليا وخارجيا حيث تعطي التنافسية الشركات فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي. ولإجراء هذه المقارنة في الدول العربية على مستوى صادراتها تم الاعتماد على ثلاث مؤشرات مختارة لإجراء المقارنة لتنافسية صادراتها وذلك على النحو التالي:[15]

1-مؤشر التنوع Diversification Index: والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

وقد أظهرت الإحصائيات الخاصة بتنافسية صادرات الدول العربية لعام 2014 أن صادرات الدول العربية تتصف بأنها كسابقاتها من السنوات لا تزال لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني درجة التنوع في صادراتها مقارنة بعام 2005. وما يؤكد تلك الصفة اللازمة على الصادرات العربية هو تدني قيمة مؤشر التنوع للصادرات في معظم الدول العربية حيث لا يزال يبعد عن المتوسط (50 %) وحتى للدول التي حققت عام 2013 تحسنا في مؤشرها بمتوسط قل عن 50 % عاد وارتفع عن المتوسط مثل تونس، إذ تعتبر الأفضل والتي سجل مؤشر التنوع

لصـــادراتها تحركا ايجابيا بقيمة (0.519). تلتها مصـــر بحوالي (0.536) ثم الإمارات بحوالي (0.550). وبالمقابل، سـجل مؤشـر التنوع تحسـنا بدرجات متباينة في البحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية وسوريا وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا واليمن، حيث انخفض فيها المؤشر مما يعني تحسن على مستوى تنوع صادرات تلك الدول. بينما سجل مؤشر التنوع في المغرب حوالي (0.670) كما حقق المؤشـر تراجعا في كل من الأردن والعراق والقمر مما يشير إلى تراجع درجة تنوع صادراتها نتيجة زيادة في قيمة المؤشر مقارنة بالمستوى المسجل عام 2005.[16] وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3).

2**-مؤشـر التركز Concentration Index**: ويعرف بمؤشـر هيرفندال-هيرشمان ويقيس مسـتوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات /الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. إذ تتراوح قيمة المؤشر ما بين 0و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشـر إلى درجات تركز اقل لكل من الصـادرات والواردات فيما تشـير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

ومن خلال البيانات الموضـحة في الجدول رقم (3)، والمتوفرة عن مؤشـر التركز تشـير إلى تزايد عدد الدول العربية التي تتسم صادراتها السلعية بالتركز وبنسب متفاوتة مما يعني وجود تركز عالي في التجارة الخارجية بسـب اسـتحواذ الوقود المعدني على نسـبة تفوق 70% من الصـادرات، والدول التي سـجلت مسـتوى تركز تراوح بين (0.972) و(0.122) هي العراق والأردن وفلسـطين ولبنان. بينما سـجلت عدد من الدول وهي الإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسـعودية والسـودان وسـوريا وعمان وقطر والكويت وليبيا ومصـر وموريتانيتا مسـتويات منخفضـة من التركز كان اقلها في تونس وأعلاها في ليبيا.

3-مؤشـر كفاءة التجارة Trade Performance Index: وهو مؤشـر مركب يرتكز احتسـابه على عدد من المؤشـرات الفرعية لتنافسـية الصـادرات الوطنية في الأسـواق العالمية، مثل متوسـط نصـيب الفرد من الصـادرات والحصـة السـوقية وتنوع المنتجات المصـدرة وتنوع أسـواق التصـدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشـر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصـدرة ضـمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسـب السـلع المصـدرة، وذلك لأربعة عشـرة مجموعة سـلعية رئيسية وهي المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، المنتجات الخشبية، المنسوجات والغزل، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات الجلدية، والصـناعات الأسـاسـية، والمعدات غير الالكترونية، وصـناعات

تكنولوجيا المعلومات، والمعدات الالكترونية، ومعدات النقل، والملابس الجاهزة، والمنتجات المعدنية، وصناعات متنوعة.

ومن جانب آخر يمكننا استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات السلعية العربية للمجموعات السلعية لعام 2015، وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة[17]، والذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول إلى الأسواق العالمية.

-بالنسبة للمنتجات الزراعية، تأتي مصر كأول دولة عربية وتحتل المرتبة 46 عالميا في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تأتي المغرب ثاني دولة عربية وبالمرتبة 55 عالميا في هذا المؤشر، أما الأردن فقد أتت في المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة 73 عالميا.

-أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، تحتل مصر المرتبة الأولى عربيا و44 عالميا، ثم تأتي المغرب في المرتبة الثانية عربيا و50 عالميا، أيضا احتلت السعودية المرتبة الثالثة عربيا و55 عالميا، وتونس في المرتبة الرابعة عربيا و61 عالميا. أما فيما يخص المنتجات الخشبية فقد حققت السعودية المرتبة الأولى عربيا و51 عالميا، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية عربيا و61 عالميا. كما أتت تونس المرتبة الثالثة و70 عالميا. أما ما يتعلق بالمنسوجات والغزل فقد تصدرت مصر المرتبة الأولى عربيا و26 عالميا تلتها المغرب وتونس والسعودية وحققتا مراكز 47 و49 و50 عالميا على الترتيب.

- وعلى مستوى المنتجات الكيماوية حققت السعودية المرتبة الأولى عربيا و17 عالميا تلتها مصر عربيا و45 عالميا. أما المغرب فقد حققت المرتبة الثالثة عربيا و48 عالميا. أما فيما يخص المنتجات الجلدية فتتصدر تونس الدول العربية تحتل المرتبة الأولى عربيا و31 عالميا في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، تليها المغرب في المرتبة الثانية ومصر في المرتبة الثالثة عند المرتبة 39 و59 عالميا على التوالي. وفيما يتعلق بالصناعات الأساسية تتصدر البحرين قائمة الدول العربية المصدرة لها، وتحتل المرتبة 47 عالميا في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها مصر بالمرتبة 50 عالميا ثم عمان بالمرتبة 53 عالميا والبحرين بالمرتبة 56 عالميا.

-أما مؤشر كفاءة التجارة للمعدات غير الالكترونية، تتصدر تونس قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة 54 عالميا، ثم تليها البحرين التي تأتي في المرتبة 55 عالميا ثم لبنان في المرتبة 64 عالميا والمغرب في المرتبة 65 عالميا والأردن في المرتبة 67 عالميا، أما صناعة تكنولوجيا المعلومات تتصدر تونس الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 44 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي

مصـــر بالمرتبة 45 عالميا، ثم البحرين في المرتبة 52 عالميا، والأردن في المرتبة 63 والمغرب بالمرتبة 65 عالميا.

-أما بالنسـبة للمعدات الالكترونية فتتصـدر المغرب الدول العربية وتحتل المرتبة 34 عالميا ثم تأتي تونس في المرتبة 36 عالميا، تتبعها مصر بالمرتبة 48 عالميا.

-وفيما يتعلق بمعدات النقل تتصدر المغرب الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 39 في الترتيب العالمي لمؤشـر كفاءة التجارة تليها كل من الكويت والبحرين وتونس واحتلوا على المسـتوى العالمي المراتب 50 و53 و54 على التوالي. أما الملابس الجاهزة فتتصـــدر تونس قائمة الدول العربية المصـــدرة لها وتحتل المرتبة 24 عالميا ضـــمن مؤشـــر كفاءة التجارة، ثم تأتي المغرب في المرتبة 27 عالميا، ثم تأتي مصر في المرتبة الثالثة عربيا و40 عالميا، والأردن في المرتبة الرابعة عربيا و41 عالميا.

-وفيما يتعلق الصـناعات المتنوعة ومؤشـرات كفاءة التجارة للدول العربية فتتصـدر مصـر قائمة الدول العربية المصـــدرة لها وتحتل المرتبة 56 عالميا في المؤشـــر تليها تونس بالمرتبة الثانية و57 في الترتيب العالمي، وتأتي الأردن في المرتبة الثالثة عربيا و63 عالميا. وعلى مسـتوى المنتجات المعدنية فتحتل السـعودية المرتبة الأولى عربيا و2 عالميا تليها قطر في المرتبة الثانية عربيا و6 عالميا والكويت في المرتبة الثالثة عربيا و8 في الترتيب العالمي والعراق في المرتبة الرابعة عربيا و12 على المســـتوى العالمي.[18]

4-أداء المنتجات الســـلعية البينية في التجارة العربية الإجمالية: تأثر أداء الصـــادرات العربية السـلعية البينية خلال عام 2015 بتواصـل الانخفاض الملحوظ لأسـعار النفط العالمي، والظروف المحلية التي تشـــهدها عدد من دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجعت قيمة التجارة البينية العربية مقارنة بأدائها خلال عام 2014 والتي شهدت زيادة في صادراتها البينية بنسب متفاوتة، فقد شهد عام 2015 تراجع الصادرات البينية السـلعية للدول العربية في عشـر دول بنسـب تراوحت بين 0.9% في قطر، وحوالي 36.8% في اليمن، وحققت كل من الجزائر والسعودية معدلات تراجع في صادراتها البينية بلغت نحو 13.8% و22.2% على الترتيب، وانخفضت الصادرات البينية في كل من الأردن، العراق، مصر بمعدلات تراوحت بين 8% و12.5% خلال عام 2015 في حين زادت الصادرات البينية لموريتانيا بنسبة بلغت 52.1%. وارتفعت خلال عام 2015 بنسب اقل في كل من الإمارات، عمان، السودان، البحرين، الكويت، جيبوتي، والمغرب حيث تراوحت بين 1.3% و5.6%.[19]

وعلى صعيد السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري عربي، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الخضـــروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، الآلات وأجهزة الالكترونية. واهم الســـلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون الخليجي فتمثلت في المعادن ومنتجاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات الصـناعات الكيماوية. أما بالنسـبة لاتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السـلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصـناعات الكيميائية والبلاسـتيك والمطاط ومصـنوعاتهما. وعلى نطاق اتفاقية أغادير فقد تمثلت أهم السـلع المتبادلة في منتجات الصـــناعات الكيماوية، ومنتجات الخضـــروات، ومنتجات صـــناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، والمعادن ومنتجاتها. الجدول رقم (4).

المحور الرابع: تحليل مصفوفة تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية: تستخدم مصفوفة التجارة السـلعية في تحليل الوضـع التنافسـي للصـادرات السـلعية في الدول العربية خلال فترتين زمنيتين. فقد تم تحديد عام 2007 سنة الأساس وعام 2013 سنة الاستهداف.

إن التغير في واردات السوق المستهدف للمنتجات السلعية (بين سنة الأساس والاستهداف) قد يكون له تأثير ايجابي على الدول، وبالتالي فان السلع التي تتغير ايجابيا مع مرور الوقت يطلق عليها سـلع حيوية حيث يزداد عليها الطلب، بينما تسـمى السـلع التي ينخفض عليها الطلب وتشـكل تغيرا سلبيا مع مرور الوقت بأنها سلع راكدة.

1 –مصفوفة تنافسية التجارة الخارجية السلعية: تستخدم لقياس ديناميكية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، تشير المصفوفة إلى أربع وضعيات لسوق السلعة في الأسواق العالمية، هي:[20]

– سلع بازغة: تشير إلى السلع الحيوية التي يزداد الطلب عليها مما يحفز الدول على تصديرها.

– سـلع آفلة: سـلع راكدة غير مطلوبة في الأسـواق، وضـع غير تنافسـي عند تصـديرها نتيجة انخفاض الطلب عليها.

– تفويت فرصة: سلع حيوية مطلوبة في الأسواق وفقدان فرصة تصديرها.

– الانســحاب من الأســواق: يشــير إلى الســلع الراكدة التي قل الطلب عليها، وبالتالي فان الانسحاب من السوق يعتبر اقل ضررا، والشكل رقم (1) يوضح المصفوفة.

2 –تحليل مصـفوفة التنافسـية السـلعية: تشـير إحصـاءات التجارة العالمية السـلعية اسـتنادا إلى التصـنيف المنسـق لعام 2007 للمسـتوى الثاني خلال الأعوام 2007 و2013.[21] أن عدد

السلع الحيوية في الأسواق العالمية بلغ 48 سلعة، بينما بلغ عدد السلع الراكدة 49 سلعة. الجدول رقم (5).

أما بالنسبة للوضع التنافسي للصادرات السلعية العربية، فقد تباينت الدول العربية في الاستفادة من حالة سوق السلع، فقد تراجعت صادرات كل من البحرين وقطر الجزائر والكويت والسعودية وعمان من الوقود المعدني أحد أهم السلع الحيوية إلى الأسواق العالمية عام 2013، وبالتالي فقدانها فرصة تنافسية. بينما استفادت كل من الإمارات والعراق وليبيا من الطلب على الوقود المعدني فزادت صادراتها إلى الأسواق العالمية. بالمقابل، انسحبت بعض الدول العربية من الأسواق العالمية بسبب ركود بعض السلع.[22]

كما استفادت بعض الدول العربية من الوضع العام لسوق السلع الحيوية في الأسواق العالمية فقامت بزيادة صادراتها من تلك السلع. في حين أن بعض الدول قامت بتصدير سلع راكدة إلى أسواق قل الطلب عليها بسبب ركود بعض السلع فقامت بزيادة صادراتها من تلك السلع. في حين نجد أن دول ماعدا موريتانيا قامت بتصدير سلع راكدة إلى أسواق قل الطلب عليها. وكذلك السلع التي انسحبت الدول العربية من تصديرها بسبب تراجع الطلب عليها "الانسحاب من السوق" فانسحبت كل من الأردن بعدد من السلع يقدر ب25 سلعة من إجمالي 96 سلعة نذكر منها السلع ذات الرمز (06' 29' 41' 46' 62' 66' 94' 95'...) والإمارات ب31 سلعة من إجمالي 97 سلعة من بينها (14' 37' 44' 45' 54' 58' 83' 99' ...) والجزائر 35 سلعة من إجمالي 95 سلعة (06' 25' 32' 66' 75' 95' 97' ...) المغرب ب 33 سلعة من إجمالي 97 سلعة، وكذلك السلع التي خسرتها الدول جراء عدم تصديرها "تفويت الفرصة" ومن بينها الجزائر ب28 سلعة (02' 03' 05' 12' 13' 15' 80' 90'...) والسعودية ب27 سلعة (01' 02' 03' 05'07' 35' 36' 88' 93'...) والإمارات ب 20 سلعة (05' 08 10'12'17' 60' 63' 93' 96'...) واليمن ب 29 سلعة(01' 02' 12' 13' 20' 22' 40' 42' 71' 89' 90' 93'...) والسودان والمغرب ب 21 سلعة.[23]

خاتمة

تعاني قطاعات التصدير في الدول العربية بشكل عام من اختلالات هيكلية وهو ما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية لصادراتها وبروز ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها، حيث تعتمد معظم الدول النفطية على صادراتها من النفط ومنتجاته أما بعض الدول غير النفطية فتميزت بالتنوع السلعي بدرجة محدودة، بالإضافة إلى أن صادراتها تتصف

بمستوى محدود تكنولوجيا وغالبية هذه الدول تعتمد على الصادرات من المواد الخام، الملابس الجاهزة وبعض الأجهزة المنزلية البسيطة التكنولوجيا، التي تعتمد على استراتيجية التجميع وليس التصنيع المحلي، بالإضافة إلى الصادرات من الأسمدة والمنتجات من اللدائن والبلاستيك. كما تواجه الصادرات العربية العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في المنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء كانت سعرية أو نوعية، حيث تعتمد الكثير من الصناعات التصديرية على المواد الخام المستوردة مما يعني الاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون تطويرها لتصبح ميزة تنافسية، كما أن الإنتاج الصناعي ذو محتوى تكنولوجي منخفض ويعتمد على التكنولوجيا المستوردة دون الاهتمام بالبحث والتطوير لخلق التكنولوجيا داخليا فضلا عن تباين دور الدولة في تعزيز الصادرات عند رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهاز إداري على درجة عالية من الكفاءة والنزاهة بالإضافة إلى سلبيات التخطيط الصناعي المتعلقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للأنشطة وعدم ضبط العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتنظيم كافة الجوانب في نظام الإدارة الاقتصادية من خلال تعزيز فاعلية المؤسسات الاقتصادية وتحسين مستويات الإنتاج والتكنولوجيا.

وفيما يلي نوجز أهم الاستنتاجات المستخلصة من تحليل أداء التجارة السلعية وتنافسية المنتجات العربية في الأسواق الخارجية:

–اعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية والنفط وهذا لا يحقق لهذه الدول التنمية المستدامة. وبما أن النفط يعتبر من الثروات القابلة للنضوب ولأنه يمثل ثروة قومية فينبغي الحرص عليه من الأجيال القادمة.

–تبين لنا من خلال استعراض نتائج مؤشرات تنافسية الصادرات بان الدول العربية تعتبر من الدول قليلة التنوع السلعي حيث تعتمد معظم الدول النفطية على صادراتها من النفط ومنتجاته. أما بعض الدول غير النفطية فتميزت بالتنوع السلعي بدرجة محدودة بالإضافة إلى أن صادراتها تتصف بمستوى تكنولوجي محدود وغالبية هذه الدول تعتمد على الصادرات من المواد الخام، والملابس الجاهزة، وبعض الأجهزة المنزلية بسيطة التكنولوجيا التي تعتمد على استراتيجية التجميع وليس التصنيع المحلي، بالإضافة إلى الصادرات من الأسمدة والمنتجات من اللدائن والبلاستيك.

– تبين أن عدد السلع ذات الميزة النسبية في الدول العربية منخفض، مما أدى إلى تراجع تنافسية المنتجات السلعية في الأسواق العالمية. وتركز معظم صادراتها في الوقود المعدني والاسمنت والأحجار الكريمة.

– ضعف المستوى الإنتاجي للدول العربية نتيجة لانخفاض الجودة والمستوى التكنولوجي أدى إلى انخفاض تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية.

– عدم قدرة المصـــنع العربي على التعرف على المواصـــفات العالمية المطلوبة للمنتج وعدم توفر دراسات السوق السلعية الحديثة التي توضح إمكانية دخول المنتج التصديري إلى الأسواق الدولية، حيث أن نقص المعلومات وعدم توافرها وأيضـا عدم دقة هذه المعلومات يؤدي إلى سـوء اختيار الأسواق المراد المنافسة فيها كما يؤدي إلى فشل محاولات دخول هذه الأسواق.

أهم الاقتراحات:

– دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها من السلع المختلفة، وتحديد مدى إمكانية إنتاج تلك السلع محليا على مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها إلى تلك الأسواق فيما بعد.

-تطبيق معايير الجودة العالمية من خلال رفع مســـتوى جودة المنتجات العربية وذلك عن طريق الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية.

–لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السلعية العربية لابد من إنشاء المراكز الوطنية للتجارة الخارجية وتوفير بيانات عن الشركات والأسواق الأجنبية.

–التعاقد مع شركات تسويقية دولية والبعثات الترويجية، وإنشاء مراكز تجارة للمنتجات العربية في الأســواق الدولية والاشــتراك في المعارض والأســواق الدولية ومســاعدة قطاع الخدمات، وإدارة المصدرين والاهتمام بالتجارة الالكترونية، وإنشاء مناطق حرة للتجارة.

–وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واللازمة لخطط التنمية المصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة التي ستؤدي إلى وجود صناعات قوية تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية.

–يتعين على الدول العربية دراسة الطلب العالمي والتخصص في إنتاج السلع التي تتواءم مع السلع المطلوبة في السوق العالمي.

ملحق الجداول والأشكال

جدول رقم (1) حصة أهم الصادرات السلعية لمجمل الدول العربية

رمـــــز السلعة	اسم المنتج	2010 (%)	2011(%)	2012(%)	2013(%)
27	الوقود المعدني	71.9	73.6	76.5	73.7
71	الأحجار الكريمة	3.8	3.2	3.0	2.8
39	صناعة البلاستيك وما شابه	2.3	2.3	2.3	2.6

29	الكيماويات العضوية	1.5	1.7	1.8	1.9
85	الالكترونيات ومعدات الكهرباء	1.6	1.4	1.2	1.2
76	الألمنيوم ومنتجاتها	0.9	1.0	1.1	1.1
31	الأسمدة	**1.0**	**0.9**	**0.9**	**0.9**

المصدر محسوبة من قبل صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات Trade map الخاص بـ wto وunactade

جدول رقم (2) مؤشر أداء صادرات الدول العربية الإجمالية (2007=سنة الأساس)

الدول العربية	2007	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الدول	100	103.9	106	116.5	127.7	125.7
الأردن	100	126.4	122	116.9	114.8	114.4
الإمارات	100	120.7	110	122.1	129.2	138.1
البحرين	100	98.2	91.6	110.3	110.2	115.1
تونس	100	106.9	100	91.0	86.2	85.2
الجزائر	100	83.2	87	92.6	90.4	80.9
السعودية	100	92.7	99.7	121.1	128.1	122.2
السودان	100	104.5	118	83.7	35.2	60.5
العراق	100	116.3	126	162.4	190.6	178.7
عمان	100	125.9	131	137.5	151.1	169.6
قطر	100	121.4	156	199.0	230.1	233.6
الكويت	100	98.2	89.6	126.5	146.6	141.2
لبنان	100	139.2	129	117.3	122.5	106.1
ليبيا	100	85.0	92.5	23.6	80.1	54.0
مصر	100	111.9	106	102.4	97.8	94.9
المغرب	100	102.5	108	103.1	107.8	108.6
موريتانيا	100	104.9	132	146.5	139.6	140.2
اليمن	100	95.6	99.2	111.5	127.0	120.4

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2016 ص 17

جدول رقم (3) مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختار لسنتي 2005 و2014

	2005			2014		
الدول	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأردن	220	0.135	0.594	218	0.156	0.652
الإمارات	256	0.458	0.594	259	0.405	0.550

البحرين	214	0.422	0.754	225	0.369	0.694
تونس	200	0.18	0.599	229	0.145	0.519
الجزائر	108	0.588	0.81	99	0.490	0.743
جيبوتي	54	0.152	0.65	102	0.173	0.584
السعودية	248	0.745	0.809	251	0.738	0.772
السودان	-	-	-	107	0.641	0.818
سوريا	214	0.367	0.671	191	0.172	0.641
العراق	86	0.952	0.825	144	0.972	0.892
عمان	197	0.717	0.768	190	0.592	0.717
فلسطين	127	0.167	0.591	153	0.190	0.663
قطر	175	0.571	0.79	198	0.519	0.769
القمر	12	0.543	0.679	5	0.547	0.780
الكويت	224	0.632	0.813	215	0.567	0.764
لبنان	215	0.102	0.625	234	0.122	0.607
ليبيا	119	0.833	0.816	114	0.765	0.782
مصر	239	0.237	0.606	241	0.163	0.536
المغرب	220	0.157	0.670	236	0.157	0.641
موريتانيا	36	0.542	0.857	69	0.468	0.797
اليمن	135	0.817	0.815	157	0.531	0.754
ماليزيا	252	0.186	0.467	253	0.178	0.444
سنغافورة	246	0.246	0.489	250	0.250	0.500
كوريا	242	0.161	0.441	247	0.148	0.458
العالم	260	0.077	0	260	0.079	0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 نشرة الإحصائيات السنوية 2015 الاونكتاد حسب التصنيف الدولي SITC (تصنيف 3 أرقام)

جدول (4) أهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية للدول العربية لمتوسط الفترة (2011-2014) (%)

الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	**م ت ح ع**	**م ت د خ**	**ا د م ع**	**د ا أ**
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.5	4.9	1.4	6.6
منتجات الخضروات	7.5	1.5	2.1	12.7
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	2.0	0.9	1.0	2.9
منتجات صناعة الأغذية. المشروبات والتبغ	5.9	4.9	4.8	9.0
المعادن ومنتجاتها	28.2	29.3	56.2	8.9

منتجات الصناعات الكيماوية	7.4	8.2	6.9	14.6
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما	7.1	6.2	6.4	7.3
الجلود الخام ومنتجاتها	0.1	0.1	0.1	0.1
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0.3	0.3	0.1	0.3
الورق ومنتجاته	4.9	1.4	1.7	2.7
المنسوجات ومصنوعاتها	3.2	1.0	1.3	2.0
الاسمنت ومصنوعاته	4.6	3.8	1.2	5.2
الأحجار الكريمة	5.7	3.5	1.2	1.7
الآلات وأجهزة الالكترونية	5.9	10.9	3.9	8.7
السيارات ووسائل النقل	3.6	6.4	2.3	2.8
أجهزة البصريات	0.3	0.3	0.4	0.2
المصنوعات الأخرى	1.2	0.8	0.9	1.7

المصدر : www.Trademap.org . *السلع المتبادلة= (الصادرات+الواردات)/2

م ت ح ع: منطقة التجارة الحرة العربية، م ت د خ: مجلس التعاون لدول الخليج، ا د م ع: اتحاد دول المغرب العربي د ا أ: دول اتفاقية اغادير

جدول رقم (5) وضعية السلع في الأسواق العالمية حسب التصنيف السلعي المنسق 2007

السلع التي زاد عليها الطلب في الأسواق العالمية بين الأعوام 2007 و2013	
الحيوانات الحية	المنتجات الصيدلانية
اللحوم وبقايا اللحوم الصالحة للأكل	المخصبات
الأسماك والقشريات، الرخويات والحيوانات اللافقارية المائية الأخرى	الزيوت العطرية، العطور مستحضرات التجميل والزينة
منتجات الألبان، بيض الطيور العسل الطبيعي	الصابون ومستحضرات التنظيف العضوية، مستحضرات الغسيل
المنتجات ذات المنشأ الحيواني غير المصنفة في مكان آخر	المستحضرات البروتينية، النشا المعدل، الصمغ، الأنزيمات.
النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور.	الألعاب النارية، الكبريت والفتيل، الأحجار والمعادن الخليطة
الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ	السلع كيميائية متنوعة
القهوة والشاي والبهارات	البلاستيك والمواد المصنوعة منه
الحبوب	المطاط والمواد المطاطية
منتجات صناعة المطاحن، النشا، الشعير، الأنسولين، غراء القمح.	لمواد الجلدية، السروج وأجهزة الخيل، سلع السفر، حقائب اليد وحقائب السفر

البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور	الفراء والفرو الاصطناعي، والمصنوعات المصنوعة منه
الصمغ، العلك، والمستخلصات، والمصول النباتية	القطن
الدهون الحيوانية، والنباتية، والزيوت ومشتقاتها	الألياف المحبوكة أو الكروشيه.
تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى	مواد نسيجية أخرى، ملابس دافئة ومواد نسيجية للتدفئة، الخرق والستائر
السكر والحلويات	الأحذية، واقيات الساق وما شابه، أجزاء تلك المواد
الكاكاو والمستحضرات منه	الريش المحضر والمواد المصنوعة منها، الزهور الصناعية
مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب	اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن
مستحضرات الخضروات والفواكه والمكسرات	القصدير
المستحضرات الصالحة للأكل الأخرى	عربات الترام والقاطرات، والمعدات الدارجة
المشروبات والكحوليات والخل	لطائرات، مركبات الفضاء والأجزاء المصنوعة لها
المخلفات والعوادم من الصناعات الغذائية، العلف الحيواني المحضر	البواخر والمراكب والهياكل الطافية
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس
المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني	الساعات والبندولات والأجزاء الخاصة بها
الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها	الدمى والألعاب وأدوات الألعاب الرياضية

المصدر محسوبة من الموقع الخاص بمنظمة التجارة العالمية، والاونكتاد www.trademap.com

الشكل رقم (1) وضعيات سوق السلع في الأسواق العالمية

حصة السوق (الصادرات السلعية في الأسواق	(+)	السلع الحيوية (+)	السلع الراكدة (−)
		سلع بازغة	سلع آفلة
	(−)	تفويت فرصة تصدير سلعة حيوية	الانسحاب من السوق
		(+)	(−)

الواردات السلعية في الأسواق العالمية

المصدر: صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، 2016، ص18.

هوامش وإحالات

[1] تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص7.

[2] راتول محمد، سي علي أسماء، "**دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير تنافسية العالمي 2014-2015**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13، 2015، ص64.

[3] المرصد الوطني للتنافسية، " **التنافسية في الفكر الاقتصادي**"، 2011، ص5.

[4] OCDE: Organisation de Coopération et de Développement Economique

[5] المرصد الوطني للتنافسية، ص7.

[6] لحول سامية، **التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم شعبة تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص64.

[7] تتكون تجمعات الأعمال العنقودية من عدة صناعات، وشركات، ومؤسسات ذات روابط وعلاقات قوية بعضها ببعض، فضلا عن قربها المكاني يبعضها البعض. ومن شأن التفاعل المكثف بين العملاء، والمنتجين والموردين والمؤسسات على مستوى تجمعات الأعمال العنقودية، أن يساهم في تعزيز التنافسية من خلال ما يلي: –زيادة الإنتاجية، ورفع مستوى الكفاءة عبر التعرف على أفضل الممارسات في الشركات المنضوية في تجمعات الأعمال العنقودية.– حفز الابتكار من خلال التعريف بالفرص الجديدة، وتسريع عملية توليد الأفكار والمعارف. – تسهيل عملية تحويل السلع والخدمات الجديدة إلى منتجات تجارية ناجحة.

[8] الفريق الوطني للتنافسية، **"تنافسية وتجربة الأردن "**، دراسات وأبحاث، 2004.ص2.

[9] عبد الحكيم عبد الله النور، "**الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط جامعة تشرين، اللاذقية، 2009، ص15.

[10] Michael E, Porter," **Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance**", 1998**.**

نقلا عن المرصد الوطني للتنافسية، **"التنافسية في الفكر الاقتصادي"**، 2011، ص13.

[11] التصنيف المنسق 2007 المستوى الثاني، قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة UNCTAD.

[12] حسب تصنيف SITC الإصدار الثاني.

[13] جمال قاسم حسن محمد إسماعيل، **"تنافسية الصادرات السلعية العربية 2009–2002"**، أبحاث صندوق النقد العربي، 2012، ص 6.

[14] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

[15] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص172.

[16] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 202.

[17] يقوم مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة الجارة العالمية ومنظمة الاونكتاد باحتساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية TPI

[18] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، ص234، والملحق (4/8).

[19] المرجع نفسه، ص 236، الملحق (5/8).

[20] تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، 2016، ص 17.

[21] نتيجة ارتفاع حصة السلعة من إجمالي الواردات العالمية بين سنة الأساس والاستهداف.

[22] للمزيد أكثر انظر تقرير التنافسية الاقتصادات العربية 2016، صندوق النقد الدولي.

[23] لمعرفة أسماء السلع انظر تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2016، صندوق النقد الدولي، وهذا حسب التصنيف المنسق لعام 2007.